محاضرة التاسعة :الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة

- تابع لمحاضرة النظريات المفسرة للجريمة –

تمهيد:

من خلال تطرقنا في المحاضرات السابقة حول تفسير الظاهرة الاجرامية والسلوك الاجرامي من خلال المدخلين السابقين الفردي والاجتماعي ، ومن خلال المآخذ التي شهدنا في النشاط التدريبي التي ركز عليها كل مدخل والذي ربما قد أخطا في هذا الشأن من حيث تركيزه على جانب مهم في ارتكاب الجريمة علي حساب آخر ، ارتأينا في هذ المحاضرة إلي الجمع بين متغيرات المداخل السابقة في تفسير السلوك الاجرامي وحدوثه في اتجاه آخر موسوم ب المنحنى التكاملي في تفسير الجريمة هذا هو موضوع محاضرتنا الراهنة

١- تعريف الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة:

وهو الذي يرد الجريمة إلى عوامل متكاملة وقوى متفاعلة مع بعضها البعض ويرجع بعضها إلى الفرد نفسه(عضويا، نفسيا)، وبعضها الاخر يرجع إلى الظروف الفرد في البيئة التي يعيش فيها.(نوري عبد الله،٢٠١١:١٣٨)

ويقصد به لا توجد مقاربة تكاملية او اتجاه كامل في تفسير الجريمة والسلوك الاجرامي ، وهذا نتيجة لتعدد الأسباب وتشابكها في احداث الجرم ، وعليه فالمقاربات النظرية السالفة الذكر لم تستطع ان تلم بكل أنماط السلوك الاجرامي وما يحيط به ويوثر به في البيئة الخارجية او الداخلية .

منطلقات الاتجاه التكاملي في تفسير الجريمة :

ينطلق الاتجاه التكاملي في تفسير السلوك الاجرامي من نقاط رئيسية ثلاث، كما حددها (الزواهرة ،٢٠٠٩: ٧٨)الي:

١-الشمولية، أي أنها لا تربط الجريمة بالفرد أو الفاعل فقط.

٢-عدم الارتباط باختصاص معين، بل محاولة الجمع بين جميع الاختصاصات التي عالجت السلوك المنحرف.

٣-تعدد العوامل، أي أن الجريمة لا تفسر بعامل واحد بل بمجموعة من العوامل.

وفي هذا الصدد أضاف عبد المجيد منصور نقلا عن (شحاتة ربيع ، ١٩٩٤: ١٣٣) اعتبارين أساسيان للتفسير المتكامل للجنوح والسلوك الإجرامي عَرضها فيمايلي :

-وجوب استبعاد أي تفسير للجنوح وللسلوك الإجرامي يبنى على فكرة العامل الواحد أو السبب الواحد بمعنى أن نظرية واحدة ذات طابع واحد لا تستطيع تقديم تفسير علمي مقبول للجنوح وللظاهرة الإجرامية ففكرة العوامل المتعددة هي التي تستقيم وطبيعة ظاهرة الجريمة التي هي واقعة في حياة الفرد وحيث يستحيل إهمال الجوانب الداخلية التي تؤثر في الجريمة وسلوك الأفراد عموما كما أنها واقعة في حياة الجماعة.

- وجوب إتِّباع الأسلوب التكاملي في بحث الجريمة والظاهرة الإجرامية بين مختلف فروع العلوم التي تهتم بدراستها في كافة جوانبها.

وفي السياق ذاته يرى (عبد الرحمن العيسوي ،١٩٩٧:٢٠١) أن هذه النظريات لا تصلح لتفسير السلوك الاجرامي سواء كانت بيولوجية أو اجتماعية أو اقتصادية ترجعه إلي عوامل التطبع والتنشئة الاجتماعية أو عوامل نفسية ترجعه إلي عوامل لاشعورية كالشعور بالذنب أو النقص، لذا فإن الرأي المقبول هو الأخذ بالنظرية التكاملية أو العوامل المفردة في تفسير السلوك الاجرامي .

١- نظرية المناحي الثلاثة: لهورتون ولزلي

واعتمدا هورتون ولزلي في تفسيرهما للجريمة علي منحى تكاملي و لخصه (إدوين وكويس،١٩٦٨:٧٦) في ثلاث مناحي :

١-١-منحى الانحراف الشخصي: ويعد الانحراف في ضوء هذا المنحى محصلة لفشل الفرد في التوافق مع القيم والمعايير ومختلف أشكال السلوك المقبول في المجتمع ، فبدلا من أن يتمثل الفرد تلك القواعد السائدة ويمثل لها نجده يخرج عنها بصورة انحرافية واضحة وبالطبع لا يمكن في ظل هذا المنحى تفسير جنوح الأحداث الذين ينشئون في بيئات إجرامية أو ثقافات فرعية انحرافية، وذلك لأن هؤلاء الجانحين يعبرون في الواقع عند درجة عالية من التوافق النفسي، والاجتماعي مع بيئتهم فسلوكهم لا يعد منحرفا أو إجراميا من وجهة نظر بيئتهم أو ثقافتهم الفرعية لأنه يتفق مع معاييرهم الإجرامية السائدة، وإنما يعد ذلك من منظور قانون المجتمع العام .

١-٢-منحى الصراع القيمي: ويمكن في ظل هذا المنحى تفسير العديد من الانحرافات التي تنتج عن صراع القيم في المجتمع ، فإذا ما حدث صراع في

القيم حول بعض الجوانب السلوكية التي يعتبرها البعض انحرافية بينما يعتبرها البعض الآخر على أنها سوية، تكون هناك فرصة لظهور السلوك الانحرافي، بالإضافة إلى أن هناك جانب آخر لصراع القيم كعامل مهم في تفسير السلوك الانحرافي، وهو صراع القيم الذي يحدث لدى الأفراد أثناء عملية التنشئة الاجتماعية في إطار الثقافة التي يعيشون فيها، فالصراع بين القيم التي تلقاها الإنسان (كالصدق والأمانة) من مختلف القنوات القائمة على عملية التنشئة الاجتماعية من مختلف القنوات القائمة على عملية التنشئة الاجتماعية كالمدرسة أو البيت والأقران، وما تجده في الممارسات الواقعية يؤدي إلى فقدانه الثقة في هذه القيم، الأمر الذي يفتح الباب ويمهد للانحراف بعيدا عنها، وذلك على أساس أن الانحراف هو المدخل المناسب للتعامل مع الواقع .

١-٣-منحى التفكك الاجتماعي: ويفترض أن زيادة معدلات التغير الاجتماعي في المجتمع هي السبب المباشر لنشأة الجرائم وانتشارها، فالمجتمع المستقر نسبيا تقل داخله معدلات الجرائم إذا قورن بمجتمع آخر في طور التغير السريع، لأنه يؤدي إلى ضعف تمسك الأفراد بالقيم والتقاليد نتيجة لظهور مواقف وظروف جديدة تتطلب التوافق معها بصورة مختلفة بمعنى أن ظهور مواقف جديدة تؤدي إلى تعطيل أساليب الضبط الاجتماعي التي تسوده المجتمعات التقليدية مثل السمعة الحسنة، وحقوق الجيران، والعادات الشائعة... إلخ.

٢- نظرية الاستعداد (التكوين الاجرامي) لـ Di-Tullio:

تعبر الجريمة عند دي توليو عن وجود نوع من عدم التوافق الاجتماعي، ناشئ عن وجود "حالة استعداد خاص للجريمة، كامنة في شخص المجرم ولم تخرج إلى النور إلا بسبب وجود خلل عضوي ونفسي يضعف من قدرة الشخص

على التحكم في نزعاته وميوله الفطرية (قوى الدفع للجريمة) ، ويجعل الشخص أكثر استجابة للمؤثرات الخارجية المحفزة أو المفجرة للسلوك الإجرامي. بمعنى الاستعداد الإجرامي لدى Di–Tullio يضم عناصر وراثية وأخرى بيئية ، ويعد بمثابة ميل نحو الجريمة ، ناشئ عن نقص أو خلل يصيب الفرد في تكوينه العضوي أو النفسي ، يؤدي إلى غلبة الغرائز الأساسية الفطرية على القوة المانعة منها. (R .Gassin ,164)

ويقسم دي (Di–Tullio) الاستعداد الإجرامي إلى نوعين :

١- **الاستعداد الإجرامي الأصيل** :وهو الذي يتصف بالثبات والاستمرار ويكشف عن ميل فطري نحو الجريمة نتيجة خلل في العناصر الوراثية والخلقية (Congénitaux)المرتبطة بالتكوين العضوي والنفسي للفرد. ويدفع هذا النوع من الاستعداد نحو ارتكاب الجرائم الخطيرة والاعتياد عليها.

٢- **الاستعداد الإجرامي العارض**: وهو الذي يرجع إلى تأثير عوامل بيئية واجتماعية–كعوامل الفقر والغيرة الشديدة أو الحقد تقلل من قدرة الفرد على ضبط مشاعره والسمو–بغرائزه. ويتوافر هذا النوع من الاستعداد لدى المجرمين بالصدفة والمجرمين العاطفيين.(R .Gassin;1968 ,164)

3- النظرية النفسية الاجتماعية لـ Walter Reckless:

هي النظرية التي تندرج تحتها هذه المجموعة المركبة من العوامل المختلفة حيث أنها تضم في تفسيرها العوامل الذاتية والبيئية، وهي تعتبر الجريمة سلوكا ناشئا عن فشل الضوابط الشخصية الداخلية والخارجية في إيجاد اتساق بين السلوك) والمعايير الاجتماعية. **(بدوي حامد،٢٠٠٨: ٣٩)**

حاول (Walter.Reckless) في نظريته المتبناة في التفسير التكاملي للجريمة الإجابة عن التساؤل التالي : خلالها الإجابة على التساؤل التالي :

لماذا يلجأ يسلك بعض الأفراد الطريق إلى الجريمة بينما يعزف عنه آخرون ؟

ولـذلك كانـت إجابتـه عـن هـذا السـؤال الجـوهري رغـم وحـدة المـؤثر الخـارجي فـي تفسير التفاوت في ردود الأفعال إلى وجود أمرين:

١-**المصـــدات الماصـــة** (Containingbuffers) : ويعنـــي بـــه وجـــود تنظـــيم اجتماعي خارجي متماسك يجبر الأفراد على توافق سلوكهم مع القواعد القانونية .

٢-**جهـاز مقاومـة:** ويقصـد بـه وجـود جهـاز مقاومـة داخـل كـل فـرد منـا يعصـمه مـن الخروج على ما توجبه قواعد القانون.

وعليـه فتعمـل هاتـان القوتـان كوسـائل دفـاع وكعـازل فـي مواجهـة الإغـراءات والفسـاد الأخلاقـي. فهـذين الأمـرين همـا مـن قبيـل وسـائل التحييـد بالنسـبة للعوامـل الدافعـة للجريمـة. ويتفـاوت السـلوك الاجتمـاعي للأفـراد بحسـب قـوة أو ضـعف هاتـان القوتـان ، فالعلاقـة بينهمـا وبـين الجريمـة علاقـة عكسـية .(W. Reckless, 1955 ; 229)

خلاصـــة :وعليـه فقـد حاولـت نظريـات الاتجـاه التكـاملي أن تـربط العوامـل الشخصـية والاجتماعيـة والثقافيـة فـي صـوره مـن التفاعـل الـدينامي، أي تـآلف العوامـل المسـببة للجريمـة فـي ضـوء التطـور الفعلـي للشخصـية كمـا تبـدو متفاعلـه مـع الوضـع الاجتمـاعي الـذي توجـد فيـه ،مؤكـدة الأبعـاد الأساسـية لعلـم الاجـرام والمتمثلـة بالجوانـب الثقافيـة التـي تتضـمن القـيم والمعـايير والمعـاني والجوانـب الاجتماعيـة التـي تشـمل الـنظم والجماعـات والأوضـاع والأدوار والبنـاء الاجتمـاعي، والجانـب الشخصـي الـذي يشـير الـى الـدوافع والاسـتعداد والميـول والرغبـات والتطلعـات والامكانيـات التـي تتـرجم الـى الاتجاهـات وصـور السـلوك المختلفـة (شـتا، ١٩٨٧: ٨٦)

علـى الـرغم مـن أن التفسـير التكـاملي يقتضـي العوامـل المتعـددة و يكـاد يلقـى قبـول العديـد مـن العـاملين فـي مجـال الجريمـة فـإن عـدم وجـود نظريـة عامـة فـي هـذا الإطـار يظـل المشـكلة الأساسـية، حقـا أن أسـباب الجريمـة عديـدة ومتنوعـة وعميقـة الجـذور، وأن العمليـة الكليـة التـي توجـد فيهـا المتغيـرات العديـدة معقـدة إلـى بعيـد،

ولكن هذا لا يعني استحالة تحديد ووصف العوامل المهمة التي تقوم بدور فعال في هذه العملية ولذا فإن هذه النظرية ذات فائدة جوهرية في الكشف عن التقديرات النسبية لمختلف أنواع المتغيرات التي تقوم بدور ما.(له دلالة في موقف معين. (محمد غانم، ٢٠٠٨، ٩٩).